

أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي.

دراسة قياسية للفترة 1980-2020.

The impact of Algerian immigrant remittances on economic growth
Standard study for the period 1980-2020

¹ بنوجعفر عائشة.

¹ جامعة الطاهري محمد بشار، benoudjafer.aicha@univ-bechar.dz

تاريخ النشر: 2022/10/31

تاريخ القبول: 2022/09/27

تاريخ الاستلام: 2022/07/13

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020 وذلك باستخدام اختباري التكامل المشترك والسببية ونموذج تصحيح الخطأ الموجه. وقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة في المدى الطويل بين تحويلات المهاجرين الجزائريين والنمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أن تأثير تحويلات المهاجرين كان عكسياً وغير معنوي من الناحية الإحصائية على النمو الاقتصادي، كما أظهر اختبار السببية عدم تسبب أي منهما في تغير الآخر، أما تقدير العلاقة في المدى القصير فقد أظهرت أن النمو الاقتصادي يعود إلى حالة التوازن عند التعرض لصدمات أو اختلالات في مدة تقدر بستين وحوالي أربعة أشهر. وهذه النتائج منطقية بالنظر إلى ضآلة حجم هذه التحويلات وضعف مساهمتها التي لم تتجاوز 03 % من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر طيلة فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، تحويلات مهاجرين، تدفقات رؤوس أموال أجنبية، تكامل مشترك، اختبار سببية.

تصنيف JEL: F24، F22، C01

Abstract : This study aims to test the effect of Algerian immigrants' remittances on supporting economic growth in Algeria during the period 1990-2020, using the co-integration and causality tests and the directed error correction model. The results of the standard study showed a long-term relationship between the remittances of Algerian immigrants and economic growth in Algeria, but the effect of immigrant remittances was inversely and statistically uninteresting on economic growth, and the causality test showed that neither of them caused the other's changes. As for the estimation of the relationship in the short term, it showed that economic growth returns to a state of equilibrium when exposed to shocks or imbalances in an estimated period of two years and about four months. These results are logical given the small size of these remittances and their weak contribution, which did not exceed 03% of Algeria's GDP during the study period.

Key words: Economic growth, Immigrant remittances, Foreign capital flows, Cointegration, Causality test.

JEL classification codes : C01، F22، F24

المؤلف المرسل بنوجعفر عائشة، الإيميل: benoudjafer.aicha@univ-bechar.dz

عنوان المقال: أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية..

تمهيد:

تشكل التحويلات المالية للمهاجرين بالخارج احدى أهم أشكال التدفقات المالية على المستوى الدولي حيث تعتبر مصدرا هاما - خاصة للدول النامية- من مصادر التمويل الخارجي، وتزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة نظرا للكُميات الهائلة التي تتدفق بها على المستوى الدولي كنتيجة للعولمة وحركة الهجرة الدولية..

وتعد التحويلات المالية للمهاجرين مصدرا مهما لتوفير النقد الأجنبي وتنويع مصادر الدخل بالنسبة لمستقبلي هذا المصدر، فيما يعتبرها البعض على أنها مصدر للاستهلاك اليومي وللمصاريف اليومية، في حين يراها البعض الآخر موردا مهما لتمويل المشروعات الاستثمارية من خلال تحسين وضع ميزان المدفوعات وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي والحد من العجز في الحساب الجاري وكذلك التقليل من معدلات الفقر وضمان الحياة الكريمة وازدياد مشروعات العمل الحر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية.

وتمتاز التحويلات المالية للمهاجرين عن غيرها من مصادر التمويل الأخرى باستقرارها النسبي خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية ، وهذا راجع إلى طابعها الاجتماعي فهي تنتقل من المهاجر في بلد المقصد إلى أفراد أسرته في بلد الأصل، كما أنها تعتبر عنصر من عناصر التأمين والاحتياط ضد التقلبات الاقتصادية وما يصاحبها من انخفاض للدخل .

وتشير أغلب الدراسات التجريبية التي حاولت تحديد طبيعة تأثير تدفق التحويلات علي مستويات النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية لها إلى صعوبة تحديد طبيعة هذا التأثير سواء كان أثر ايجابي أو سلبي بالنظر لسلوكها المضاد للتقلبات الاقتصادية حيث انها ترتفع في أوقات الكساد وتنخفض في فترات الراجح الاقتصادي في بلدان المتلقية لها وبالتالي تصعب عملية تحديد طبيعة تأثيرها علي النمو الاقتصادي. والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى استقطاب هذه التحويلات خاصة وأنها تعتبر ثاني مصدر لتوفير النقد الأجنبي بعد عوائد المحروقات، فهي تستقبل حوالي 2 مليار دولار كتحويلات من مغتريها، إلا أن هذه التحويلات تبقى ضئيلة جدا ودون المستوى المطلوب عند مقارنتها مع غيرها من الدول العربية والمغاربية، وأيضاً بالنظر إلى تعداد الجالية الجزائرية في الخارج والإمكانيات المالية الكبيرة التي تتمتع بها على اعتبار أنها تتمركز في مناطق ذات الدخل المرتفع خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية،

إشكالية الدراسة: وبلاستناد على ما سبق سنحاول في هذه الدراسة طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة: لغرض الإجابة عن إشكالتنا الرئيسية نضع الفرضيتين التاليتين:

1- توجد علاقة طردية ومعنوية بين تحويلات المهاجرين الجزائريين و النمو الاقتصادي في الجزائر.

2- تتسبب تحويلات المهاجرين الجزائريين في تغيرات النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع التي تتناوله، حيث أصبح موضوع التحويلات المالية يحظى بأهمية كبيرة على المستوى الدولي والعربي لما لها من تأثير على اقتصاديات الدول هي تعتبر مصدر متجدد ومتزايد من سنة إلى أخرى من تدفقات رؤوس الأموال، وتعتبر مصدرا مهما للادخارات الإضافية وتكوين رأس المال.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على موضوع التحويلات المالية للمهاجرين.
- إبراز أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الوطني.

- التعريف بمفهوم النمو الاقتصادي.
- التعرف على مدى مساهمة تحويلات المهاجرين في رفع مستوى المعيشة للأفراد وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.
- عرض الأساليب الكمية والاحصائية المستخدمة في عملية تفسير هذه الظاهرة.

منهج الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع قمنا باتباع المنهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية الخاصة بالنمو الاقتصادي والتحويلات المالية للمهاجرين، أما بالنسبة للدراسة القياسية فقمنا باستخدام المنهج الاحصائي بأدواته القياسية التحليلية.

1- مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

1-1- تعريف النمو الاقتصادي (Economic Growth):

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معين. ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي (Expansion économique) الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا (ولد سيدي محمد، 1995، صفحة 90).

كما يرى ريمون بار أن النمو الاقتصادي: "عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان " أما فرنسوا بيرو فيرى النمو بأنه " عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما" (محمد قانة ، 2012، صفحة 11).

ويعتبر P.a.Samuelson الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه، وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على أنه " الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي " (Belmokadem ، 1994، صفحة 09).

ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Domestic Product Gross) وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها، و لكن هدف أي الاقتصاد في العالم هو الوصول إلى ما يسمى النمو الاقتصادي المستدام (Sustainable Economic Growth) قائم على استدامة الموارد والدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة (محمد عبد القادر عطية، 2003، صفحة 11).

1-2- خصائص النمو الاقتصادي:

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه "Kuznets" الخاص بالنمو الاقتصادي والذي مفاده أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر، فإن للنمو الاقتصادي ست خصائص يتميز بها وهي (تودارو، 2006، الصفحات 174-179):

- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج: حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج.

عنوان المقال: أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية..

- **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال.
- **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:** تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتحول القطاعي والهيكلية للملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها.
- **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي:** عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الإيديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية، والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحدائة، حيث أوضح "Myrdal" أنها تمس الجوانب التالية:
 - **الرشاد:** حيث لا بد أن يؤدي التحول الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما أيضا إلى تفكير حديث.
 - **التخطيط الاقتصادي:** حيث لا بد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم، والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الإستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استبعاد قطاع معين.
 - **التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:** حيث لا بد أن تتحقق عدالة توزيعية بين طبقات الفوارق في توزيع الثروة والدخل الاجتماعية.
 - **تحسين المؤسسات والاتجاهات:** إذ من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات لزيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة لتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية، مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة. كما أن تحسين الاتجاهات الذي يفرضه التحديث يعمل على غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت، والالتزام والأمانة، والقيادة والتعاون، والاعتماد على الذات، والاستقامة والنزاهة وبعد النظر.
- **الهيمنة الدولية:** عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المرحبة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة — وهي في أغلبها بلدان نامية — مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.
- **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي:** حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 80% من الناتج العالمي، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية

غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية والدقيقة، وهي تحتكرها حتى فيما بينها.

1-3- أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى (ولد عمري ، 2015، الصفحات 6-7):

- **النمو التلقائي أو الطبيعي :** ذلك هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي.
- **النمو العابر:** النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتفاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.
- **النمو المخطط :** ونقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر ومخطط.

2- مفاهيم عامة حول التحويلات المالية للمهاجرين:

1-2- تعريف التحويلات المالية للمهاجرين:

يعتبر مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين من الناحية الاقتصادية مفهوما تنوع هذه التدفقات المالية وتنوع القنوات المستعملة لها وكذلك نتيجة اختلاف طرق تسجيل هذا النوع من مصادر التمويل الخارجي في موازين مدفوعات البلدان المرسل والمستقبل لها، حيث تدرج بعض الدول التحويلات ضمن عوائد السياحة في حين تدرجها بلدان أخرى ضمن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن ناحية أخرى هناك تضارب كبير بين حجم التحويلات التي تتلقاها دول الأصل سنويا خاصة البيانات الصادرة عن البنك الدولي مقارنة مع بيانات البلدان المتلقية للتحويلات وهذا راجع أساسا إلى اختلاف بيانات الهجرة الدولية وتعدد المعايير المستخدمة في تحديد الشخص المهاجر (معياري الجنسية ، معيار الإقامة)، ومن وجهة أخرى فإن مرور نسبة كبيرة من التحويلات عبر القنوات غير الرسمية تزيد من صعوبة تقديرها بشكل دقيق.

إلا أنه يمكن إعطاء تعريف للتحويلات بأنها: "تحويلات جارية تضم الأصول المالية من المهاجرين أو العاملين المقيمين خارج الدولة الذين يقومون بتحويل هذه الأصول المالية إلى داخل دولتهم الأصلية لهدف استخدامها في مجالات مختلفة" (جابر مرسي مُجدد، 2021، صفحة 408).

تعرف تحويلات المهاجرين وفق دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع و الأصول المالية من مهاجرين مقيمين في الخارج لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص (عادة أفراد أسرهم) في دولهم الأصلية، أما العاملين في الخارج لفترة تقل عن سنة (أي غير المقيمين في دول المهجر) فإن تحويلاتهم تمثل دخلا تم الحصول عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة، وبذلك فإنها تدخل ضمن تعويضات العاملين (ترقو، 2011-2012، صفحة 99).

عنوان المقال: أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية..

كما يعرفها البنك الدولي على أنها: التحويلات التي يجريها الموظفون الذين ينوون البقاء موظفين لأكثر من سنة واحدة في اقتصاد بلد آخر يقيمون فيه، أي كل عامل مقيم في بلد غير بلده الأصلي لمدة لا تقل عن السنة ويقوم بإرسال أمواله إلى بلده الأصلي فهي تعتبر تحويلات مالية للمهاجرين (World Bank indicator, 2018).

2-2-أنواع التحويلات المالية للمهاجرين :

يمكن تصنيف التحويلات المالية للمهاجرين إلى عدة أنواع (سوداني، 2011-2012، الصفحات 27-28):

2-2-1-حسب نوعيتها : وتشمل:

- **التحويلات النقدية السائلة :** تشمل الأموال التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي .
- **التحويلات العينية :** تشمل السلع التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي و تكون ممولة من خلال التحويلات المالية ، وهي تمثل نوع من الاستيراد الخارجي يقوم بتمويله المهاجر في الخارج
- **التحويلات المعرفية :** و تشمل تدفق كل أشكال المعارف و الكفاءات و الخبرات التي اكتسبها المهاجر الدولي في بلد الاستقبال و يقوم بتحويلها إلى بلده الأصلي.

2-2-2-حسب قنوات الإرسال : يقصد بقنوات الإرسال المسار الذي تمر من خلاله التحويلات المالية من بلد

المقصد باتجاه البلد الأصلي و تشمل:

- **التحويلات الرسمية:** و هي تمثل كل أنواع التحويلات النقدية أو العينية التي تمر عبر القنوات الرسمية من خلال مؤسسات مالية متخصصة في تحويل الأموال كالبانوك ، مكاتب البريد ، مكاتب الصرافة ، شركات تحويل الأموال و تستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات كالحوالات البريدية ، تحويلات الحساب ، خدمات الصرف الآلية ، التحويلات الإلكترونية ، التحويلات الرسمية الدولية.
- **التحويلات غير الرسمية:** وهي التحويلات التي تمر بطرق غير قانونية عبر القنوات غير الرسمية ، لا يمكن إحصائها أو تسجيلها في ميزان المدفوعات و هي تمثل النسبة الأكبر من التحويلات التي يرسلها المهاجرين باتجاه بلدانهم الأصلية وتتضمن العمليات التالية:
 - الأموال التي يجلبها المهاجر معه عند عودته إلى وطنه خلال فترات العطلة أو الأموال التي يقوم بإرسالها مباشرة إلى أسرته عن طريق شخص آخر
 - التعويضات بين أبناء البلد الواحد آلية تستعمل حينما يقوم المهاجر في دولة الاستقبال بشراء مقتنيات أو دفع فواتير لحساب شخص آخر من بلده الأصلي كمصاريف العلاج
 - الأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أفراد أسرهم على سبيل المثال مدفوعات تذاكر الطيران و غيرها من تكاليف السفر....

2-3-محددات تحويلات المهاجرين:

تعتمد تحويلات المهاجرين على ثلاثة مجموعات من العوامل ، وهي العوامل التي تنصرف إلى العمال المهاجرين أنفسهم ، والعوامل التي تنصرف إلى الدول المستوردة للعمالة ، والعوامل التي تنصرف إلى الدول الأصل.

2-3-1-العوامل الخاصة بالمهاجرين :

مثل العمر والنوع ومستوى التعليم وعدد المقيمين فعلا مع المهاجرين في الدولة المضيفة ، وطبيعة الصلات التي تربط بين المهاجر وأفراد عائلته في دولة الأصل، كذلك المستوى الوظيفي حيث يلعب دورا مهما في تدفق التحويلات إلى دولة الأصل ، ومن خلال الدراسات التي ركزت على دور الدوافع الفردية في تفسير ظاهرة تدفق التحويلات المالية للمهاجرين، حيث أشارت تلك الدراسات أن تلك المحددات تتمحور في أربع محددات رئيسية هي (صالح، 2010-2011، صفحة 65):

- **سلوك الإيثار:** وهو يمثل أهم الدوافع التي تجعل المهاجر يحول جزء من أمواله الخاصة باتجاه بلده الأصلي باعتباره مسؤول اتجاه أفراد أسرته في بلده الأصلي، ومستوى رفاهيته مرتبط بمستوى رفاهية بقية أفراد الأسرة.
- **المصلحة الذاتية:** حيث يقوم المهاجر بتحويل جزء من أمواله باتجاه بلده الأصلي بهدف ضمان تواجد جزء من أصوله في مكان آمن (بلده الأصلي) و توجه غالبا التحويلات في هذه الحالة إلى الاستثمار في شراء العقارات أو أصول مالية أو مشاريع استثمارية خاصة تدار من طرف أفراد العائلة في البلد الأصلي.
- **الادخار:** و في هذا الخصوص تشير بعض الدراسات إلى أن المهاجر يميل في العادة إلى تحويل جزء من أمواله باتجاه بلده الأصلي بهدف ادخارها ، فمنفعة المهاجر لا تكمن في عملية استهلاكه في بلد المقصد و إنما في ادخار جزء كبير من دخله ، و غالبا ما يتوافق سلوك الادخار عند المهاجر مع المدة الزمنية التي يقضيها في الخارج ، حيث يرتفع معدل الادخار إذا كانت الهجرة مؤقتة و في هذا الخصوص أشار Lucas 2004 أن تدفق التحويلات تكون كبيرة في المراحل الأولى للهجرة و تتناقص تدريجيا كلما زادت مدة بقاء المهاجر في الخارج إلى أن تتوقف نهائيا عندما يقطع المهاجر تواصله مع بلده الأصلي.
- **اتفاق القرض بين الأسرة والمهاجر والتأمين المتبادل :** في إطار نظرية هجرة العمل، تعتبر الهجرة بمثابة استراتيجية عائلية تضعها الأسرة وتوفر لها الإمكانيات اللازمة لنجاحها وفي هذه الحالة فإن المهاجر يقوم بتحويل جزء من أمواله إلى أفراد أسرته في بلد الأصلي كنوع من إعادة دفع المستحقات كالبطالة وانخفاض الدخل وبالتالي فإن تحويلات المهاجر بمثابة تأمين ضد هذه الأخطار.

2-3-2-العوامل الخاصة بالبلد المستورد للعمالة: وتتمثل في (جابر مرسي مُجدد، 2021، الصفحات 411-412):

■ **معدلات العائد على الأصول الاستثمارية المختلفة:**

إن هذا العامل وبصفة خاصة الأصول المالية في الدول المستوردة للعمالة تؤثر على اتجاه العمال المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم إلى دول الأصل، إذ عادة ما يقبل المهاجرين على استثمار مدخراتهم في أصول ترتفع درجة سيولتها بشكل عام حتى تسهل عملية تحويل المدخرات، إذا ما طرأ من العوامل ما يقتضي العودة السريعة للعمال. وقد تبدو أهمية هذا العامل أكثر في حالة دول الخليج مثال بالمقارنة بالدول الأخرى المستقبلية للعمالة، حيث تتسم الهجرة إلى دول الخليج بأنها هجرة مؤقتة، وذلك أن احتمالات حصول المهاجرين على الإقامة الدائمة أو الجنسية بعكس باقي الدول تعد شبه مستحيلة، ومن ثم ينخفض الحافز لدى المهاجرين نحو محاولة استثمار دخولهم في أصول استثمارية طويلة الأجل في هذه الدول، أما في الأجلين القصير والمتوسط فإن هناك إمكانية أن يحاولوا المهاجرون الاستفادة من فوارق معدلات العائد على الاستثمارات المالية القصيرة والمتوسطة الأجل بين الدول النفطية والخارج.

عنوان المقال: أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية..

■ درجة التقلب في النشاط الاقتصادي :

تتأثر تحويلات العمال المهاجرين ايجابيا وسلبيا بالوضع الاقتصادي للدول المستضيفة، حيث أن الرفاهية والازدهار الاقتصادي يعتبر من العوامل المشجعة على تدفق تحويلات العمال المهاجرين، حيث تشمل درجة التقلب في النشاط الاقتصادي الكلي ومستويات الإنتاج والعمالة والأسعار، وهي تقلبات منتظمة تدخل ضمن مفهوم الدورات الاقتصادية، حيث تشتمل على مراحل تؤثر على مستويات الدخل والطلب على العمالة والأجور.

■ درجة الاستقرار السياسي للدولة المضيفة :

تلعب دورا مهما في التأثير على المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم إلى الخارج ، فكلما زادت درجة الاستقرار السياسي الدولة المضيفة كلما مال المهاجرون نحو تأجيل قرار تحويل للمدخرات، على سبيل المثال فقد أدى الغزو العراقي على الكويت وعودة الملايين من العمال من الكويت إلى باقي دول الخليج إلى إحداث زيادة أكبر في تدفقات التحويلات المالية.

2-3-3-العوامل الخاصة بالدول المصدرة للعمالة :

فيما يتعلق بدول الأصل يفترض أن المهاجرين يقومون باتخاذ العديد من القرارات المتصلة بمدخراتهم، أي أن على المهاجر أن يحدد ما إذا كان سيحتفظ بمدخراته في الخارج أو يرسلها إلى دولة الأصل ، فإذا ما قرر المهاجر تحويل هذه الأموال إلى دولة الأصل، فإن هناك قرار آخر لابد وأن يقوم به وهو ما يتعلق بالقنوات الرسمية وغير الرسمية للتحويل، كذلك فإن هناك قرار مكمل والمتعلق بما إذا كان التحويل سيتم بالعملة المحلية للدولة الأصل أو بالعملة الأجنبية وهذه القرارات تعتمد على مجموعة من العوامل المرتبطة بدولة الأصل منها معدل التضخم وسياسة الضرائب علي التحويلات.

2-3-أهمية التحويلات المالية للمهاجرين:

تتمثل أهمية تحويلات المهاجرين بالنسبة للمتلقين لها في:

- توفير شريان حياة حيوي من خلال مساندة انفاق الأسر على توفير ضروريات الحياة مثل الغذاء والصحة والتعليم خلال فترات المصاعب الاقتصادية في البلدان الأصلية للمهاجرين.
- زيادة القدرة الشرائية للأفراد داخل الدول المستقبلة للتحويلات.
- مصدر رئيسي للعملة الصعبة.
- تساهم في التقليل من المخاطر الاقتصادية بالمقارنة مع باقي مصادر التمويل الأخرى.
- المساهمة في اقامة استثمارات في الدول الأصل.
- المساهمة في تحسين مستوى المعيشة، التعليم، الصحة...الخ.
- تساهم التحويلات المالية في تنمية الشباب الريفي.
- تساهم في تقليل معدلات الفقر وتعتبر مصدرا من مصادر الادخار.
- تساهم في حل بعض المشاكل المتعلقة بالإسكان (سوداني، 2022، صفحة 320).

3- الدراسة القياسية لأثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020):

3-1- متغيرات ونموذج الدراسة:

سنحاول دراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020،

يتم صياغة نموذج في شكل دالة خطية على النحو التالي:

$$GDPPC = \beta_0 + \beta_1 (REM) + \varepsilon_t$$

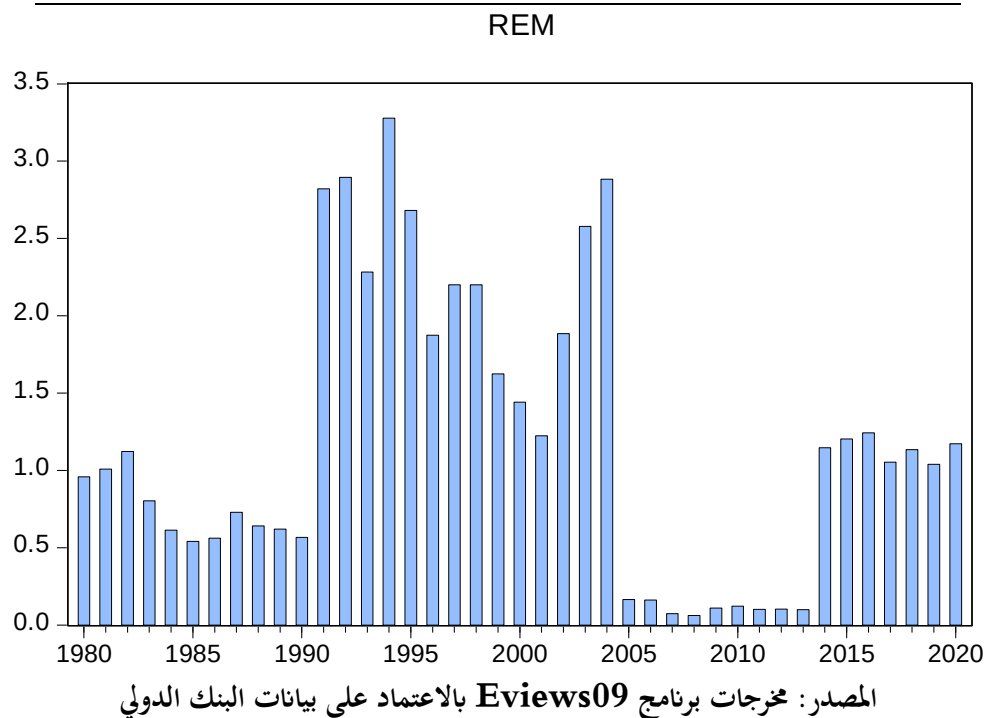
حيث:

GDPPC: معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%)، تم الحصول عليها من بيانات البنك الدولي
REM: التحويلات المالية للمهاجرين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)، تم الحصول عليها من بيانات البنك الدولي.

ε_t : متغير الخطأ العشوائي.

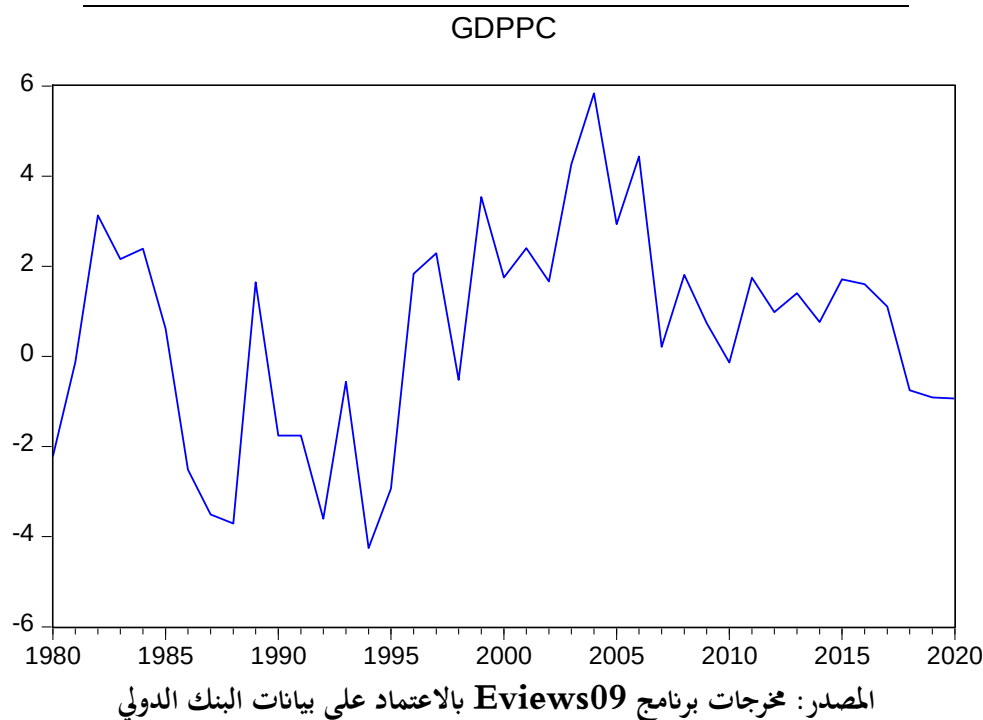
وفيما يلي تمثيل لسلسلي متغيري الدراسة:

الشكل 01: تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة 1980-2020 (%)



عنوان المقال: أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية..

الشكل 02: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020 (%)



3-2-1 اختبار التكامل المتزامن:

3-2-1-1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (الجذر الأحادي):

إن الشرط الضروري لإجراء اختبار التكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية المختبرة مستقرة، أي عدم وجود جذر أحادي بهذه السلاسل.

وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار فسوف نقوم أولاً باختبار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها وهذا باستخدام اختبار *(Dickey Fuller Augmented)*

حيث نقوم باختبار الفرضية التالية : $H_0: \phi_1 = 1$
ويكون القرار الإحصائي كالتالي:

- إذا كانت $t_{\phi j} < t_{tab}$: نقبل الفرضية العديمة H_0 : أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وذلك لوجود جذر أحادي.

- إذا كانت $t_{\phi j} > t_{tab}$: نرفض الفرضية العديمة H_0 : أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر أحادي،
و بالتالي فهي مستقرة.

وبين الجدول رقم (01) نتائج اختبار *ADF* لجميع السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في النموذج ، وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم 1: نتائج اختبار الوحدة لمتغيرات النموذج

المتغيرة	عند المستوى			عند الفرق الأول			مستوى المعنوية
	القيم المحسوبة لاختبار (ADF)	القيم المجدولة	قيمة Prob	القيم المحسوبة لاختبار (ADF)	القيم المجدولة	قيمة Prob	
GDPPC	0.1314	3.670170- 2.963972- 2.621007-	2.465741-	8.653156-	3.670170- 2.963972- 2.621007-	0.0000	%1 %5 %10
REM	0.1548	3.670170- 2.963972- 2.621007-	2.375794-	6.463247-	3.670170- 2.963972- 2.621007-	0.0000	%1 %5 %10

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم $t_{\phi j}$ المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة عند جميع المستويات المعنوية (01%)، (05%) و (10%) مما يعني قبول الفرضية العدمية (H_0) أي وجود جذور وحدوية وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى ولا بد من أخذ الفروق من الدرجة الأولى. وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل للمتغيرات الأخرى مستقرة من الدرجة الأولى حيث نلاحظ أن قيم

$t_{\phi j}$ المحسوبة أصغر من القيم الحرجة الجدولية عند جميع المستويات المعنوية (01%)، (05%) و (10%) مما يعني رفض الفرضية العدمية (H_0) أي وقبول الفرضية البديلة (H_1) عدم وجود جذور وحدوية أي أن السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى.

3-2-2-اختبار سكون سلسلة البواقي:

بما أن السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، عندها لا بد من دراسة استقرارية البواقي عند المستوى بواسطة اختبار ADF للمعادلة بعد تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) حيث:

إذا كانت $t_{\phi j} > t_{tab}$: نرفض الفرضية العدمية (H_0) : أي أن سلسلة البواقي غير مستقرة.

إذا كانت $t_{\phi j} < t_{tab}$: نقبل الفرضية العدمية (H_0) : أي أن سلسلة البواقي مستقرة.

باستعمال برنامج « EViews » نحصل على نتائج اختبار (ADF) لسلسلة البواقي المثلة في الجدول (02):

عنوان المقال: أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية..

الجدول رقم 2: نتائج اختبار (ADF) لسلسلة البواقي

Null Hypothesis: RESID0 has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.241182	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات 09 Eviews

حسب النتائج المتحصل عليها فإن السلسلة الزمنية لبواقي المعادلة هي ساكنة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0)، وهذا يعني أن سلسلة البواقي مستقرة، ومتكاملة من الدرجة (0)، أي أنها تشكل تشويش أبيض. وهذا يعني وجود تكامل متزامن بين المتغيرات وأن هناك علاقات طويلة الأجل.

3-2-3 عدد التأخرات في النموذج:

تقاس فترة التباطؤ الزمني بالفترة التي يظهر منها أثر متغير ما على متغير آخر وتتحدد هذه الفترة بالإجابة عن السؤال التالي: كم يتأخر ظهور أثر متغير ما على متغير آخر؟ وتعد مرحلة اختيار عدد فترات الإبطاء من أهم المراحل لأنها تؤثر بالدرجة الأولى على نتائج التقديرات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يستحسن تحديد عدد فترات الإبطاء إلى أقل ما يمكن في حالة عينات صغيرة كدراستنا هذه (علاوي، الفتلاوي، و لطيف الزبيدي، 2014، صفحة 269). ونتائج اختبار عدد التأخرات موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3: اختبار عدد التأخرات

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GDPPC REM						
Exogenous variables: C						
Date: 07/07/22 Time: 05:23						
Sample: 1980 2020						
Included observations: 38						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-138.1807	NA	5.485999	7.377929	7.464118	7.408594
1	-114.4906	43.63951*	1.947442*	6.341612*	6.600179*	6.433608*
2	-111.9372	4.434841	2.106578	6.417749	6.848693	6.571076
3	-108.4951	5.616183	2.181173	6.447109	7.050430	6.661766

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

حيث:

*: تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.

0،1،2،3: تعني عدد التأخرات.

وتشير نتائج الاختبار إلى أن عدد التأخرات التي يجب أن يتضمنها النموذج هي فترة ابطاء واحدة (1).

3-2-4- اختبار التكامل المتزامن لـ Johanson

بما أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، وسلسلة البواقي متكاملة من الدرجة (0) فإنه يمكن اختبار وجود علاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل وهذا من خلال اختبار التكامل المتزامن لـ *Johanson* والذي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: نتائج اختبار *Johanson* للتكامل المتزامن

Date: 07/07/22 Time: 05:26				
Sample (adjusted): 1982 2020				
Included observations: 39 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: GDPPC REM				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.208442	16.87575	15.49471	0.0308
At most 1 *	0.180416	7.759397	3.841466	0.0053
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

Eviews 09 المصدر: مخرجات برنامج

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة **Trace Statistic** أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 % أي أن:

$$\lambda_{trace} > \text{Critical Value}$$

وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 والتي تفيد بعدم وجود علاقة تكامل متزامن بين النمو الاقتصادي وتحويلات المهاجرين بمستوى دلالة 05 % ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود متجهين على الأكثر للتكامل المتزامن. مما يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين النمو الاقتصادي وتحويلات المهاجرين الجزائريين، أي أن النمو الاقتصادي متكامل تكاملا متزامنا مع التحويلات المالية للمهاجرين ، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين المتغيرات الداخلة في النموذج، أي أنها تظهر سلوكا متشابها مما يعني ذلك أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا في المدى الطويل.

عنوان المقال: أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية..

3-3- تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقات طويلة المدى بين المتغيرات سنمر إلى تقدير هذه العلاقة التوازنية طويلة المدى بطريقة المربعات الصغرى OLS حيث تحصلنا على الانحدار التالي:

الجدول رقم 5: تقدير العلاقة في المدى الطويل

Dependent Variable: GDPPC Method: Least Squares Date: 07/07/22 Time: 05:34 Sample: 1980 2020 Included observations: 41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REM	-0.368420	0.406121	-0.907167	0.3699
C	0.995519	0.612231	1.626051	0.1120
R-squared	0.020665	Mean dependent var		0.554980
Adjusted R-squared	-0.004446	S.D. dependent var		2.381964
S.E. of regression	2.387253	Akaike info criterion		4.625714
Sum squared resid	222.2601	Schwarz criterion		4.709303
Log likelihood	-92.82715	Hannan-Quinn criter.		4.656153
F-statistic	0.822952	Durbin-Watson stat		0.908169
Prob(F-statistic)	0.369890			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال مخرجات برنامج Eviews تعطى معادلة الانحدار وفق الصيغة التالية:

$$GDPPC = 0.995519 - 0.368420 REM$$

3-3-1- التقييم الإحصائي للنموذج:

- معامل التحديد $R^2 = 0.020665$ معناه أن ما نسبته 02 % فقط من تغيرات النمو الاقتصادي تفسره التحويلات المالية للمهاجرين في المدى الطويل، أما ما يقارب 98% تفسرها متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج وتدخل ضمن المتغيرة العشوائية أو حد الخطأ
- إحصائية ($DW = 0.90$) أي أنه ضمن المجال (0-1.24) المستخرجة من جدول إحصائية DW بمعنى وجود ارتباط ذاتي موجب، كما قيمته أكبر من قيمة R^2 وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من الانحدار الزائف.
- نلاحظ أن $Prob(F-statistic) = 0.3698990$ وهي أكبر من 0.05 (5% حد الخطأ) ما يعني أن النموذج ككل ليس له دلالة إحصائية .

3-3-2- التفسير الاقتصادي للنتائج:

معامل تحويلات المهاجرين سالب مما يدل على وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والمتغير المذكور، فعند تغير تحويلات المهاجرين بوحدة واحدة سيؤدي ذلك إلى تغير النمو الاقتصادي ب 0.36 وحدة في عكس الاتجاه. وهو غير معنوي من الناحية الإحصائية.

وهي نتائج لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن هذا الشكل من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في البلد المضيف، لكن في حالة الاقتصاد الجزائري تعتبر نتائج منطقية بالنظر إلى

ضعف هذه التحويلات الى الجزائر وكونها تمثل نسبة ضعيفة من هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. حيث خلال الفترة 2015-2020 لم تتجاوز قيمتها 02 مليار دولار، وهي قيمة دون المستوى المطلوب بالنظر إلى عدد جاليتنا بالخارج، وهذا راجع إلى جملة من الأسباب أهمها :

- ضعف النظام البنكي.
- الفارق الكبير بين سعر صرف العملة بين البنوك والسوق الموازية ما يجعل المهاجرين يتجهون إلى القنوات غير الرسمية لتحويل أموالهم.
- عدم امتلاك الجزائر بنوكا في الدول التي يوجد بها عدد كبير من المهاجرين الجزائريين.
- مجالات توظيف هذه التحويلات تكون في معظمها لتلبية احتياجات استهلاكية أو تسديد تكاليف أو المساهمة في أحداث اجتماعية (زواج، وفاة، ميلاد...) ونسبة ضعيفة منها واستثنائية قد توجه للقيام بمشاريع أو إنشاء مؤسسات، بمعنى آخر تحويلات المهاجرين إلى الجزائر لا تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بالجزائر.

3-4- تقدير العلاقة في المدى القصير :

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، حيث تستخرج الفروقات (الأخطاء) بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في النموذج التكاملية ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد وفقا للمعادلة:

$$\Delta Z_t = \sum \beta_i \Delta Z_{t-i} + \lambda \mu_{t-i} + e_t$$

بحيث يمثل Z متجه المتغيرات المراد اختبارها، والمعاملات β تمثل مروانات الأجل القصير ويمثل معامل الفروقات λ التكييف بين الأجل القصير، حيث يكون هذا المتغير مستقرا إذا كانت القيمة المطلقة له أقل من واحد وإشارته سالبة. ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) باستخدام (Eviews 09) فتم الحصول على النتائج التالية :

الجدول رقم 6: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه

Vector Error Correction Estimates		
Date: 07/11/22 Time: 13:47		
Sample (adjusted): 1982 2020		
Included observations: 39 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
GDPPC(-1)	1.000000	
REM(-1)	0.044227 (0.76918) [0.05750]	
C	-0.717453	
Error Correction:	D(GDPPC)	D(REM)
CointEq1	-0.422302 (0.16058) [-2.62989]	-0.059014 (0.05505) [-1.07200]

عنوان المقال: أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية..

R-squared	0.262778	0.039874
Adj. R-squared	0.199588	-0.042422

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

أما معادلة الانحرار في المدى القصير فتكتب على النحو التالي:

$$D(GDPPC) = C(1) * (GDPPC(-1) + 0.0442266185281 * REM(-1) - 0.717452895914) + C(2) * D(GDPPC(-1)) + C(3) * D(REM(-1)) + C(4)$$

وبعد عملية التقدير عن باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 7 : نتائج تقدير المعلمات في المدى القصير

Dependent Variable: D(GDPPC)				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Date: 07/12/22 Time: 03:21				
Sample (adjusted): 1982 2020				
Included observations: 39 after adjustments				
D(GDPPC) = C(1)*(GDPPC(-1) + 0.0442266185281*REM(-1) - 0.717452895914) + C(2)*D(GDPPC(-1)) + C(3)*D(REM(-1)) + C(4)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.422302	0.160578	-2.629890	0.0126
C(2)	-0.128055	0.163084	-0.785207	0.4376
C(3)	-0.548467	0.493904	-1.110471	0.2744
C(4)	-0.015150	0.326046	-0.046465	0.9632
R-squared	0.262778	Mean dependent var	-0.020587	
Adjusted R-squared	0.199588	S.D. dependent var	2.275585	
S.E. of regression	2.035869	Akaike info criterion	4.356637	
Sum squared resid	145.0667	Schwarz criterion	4.527259	
Log likelihood	-80.95443	Hannan-Quinn criter.	4.417855	
F-statistic	4.158514	Durbin-Watson stat	1.805014	
Prob(F-statistic)	0.012757			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال هذه النتائج نلاحظ مايلي:

- النموذج ككل له دلالة احصائية بالنظر إلى قيمة Prob=0.012757 وهي أقل من 0.05 على عكس نموذج المدى الطويل الذي كان غير معنوي ككل.
- معامل التحديد المعدل بلغ 0.19 ما يعني أن المتغيرات المفسرة تفسر تغيرات المتغير التابع بنسبة 19 %.
- معامل تصحيح الخطأ الموجه معاملا معنويا وسالبا كما هو مطلوب، والذي يمثل قوة الرجوع نحو التوازن في الآجال الطويلة ويقدر ب(-0.422302) والذي يعني أن كل انحراف عن التوازن أو حدوث صدمات في

المدى القصير سيتم تصحيحه في المدى الطويل، أي أنه عندما ينحرف متغير النمو الاقتصادي عن قيمته التوازنية في الفترة (t-1) فإنه يتم تعديل ما يعادل 42.23% من هذا الانحراف في الفترة (t)، بسرعة تعديل مقدارها (2.36=1/0.422302) أي حوالي سنتين و 04 أشهر .

■ عدم معنوية معلمة التحويلات المالية للمهاجرين وسلبيتها تماما كنتيجة التقدير في المدى الطويل ما يعني أن أثرها على النمو الاقتصادي لا يظهر كذلك في المدى القصير.

3-5- اختبار السببية:

لمعرفة التأثير الذي يمكن أن تحدثه متغيرة على متغيرة أخرى، نقوم باختبار السببية والذي قدمه *Granger* سنة 1969، والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر في الآخر، حيث يركز الاختبار على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت Y_{1t} و Y_{2t} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t، وكانت السلسلة Y_{1t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y_{2t} ، في هذه الحالة نقول أن Y_{1t} تسبب Y_{2t} ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

ويستخدم اختبار *Granger* في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية *Feedback* أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية (شخصي، 2011، الصفحات 276-278). وحسب النتائج المبينة في الجدول رقم (08) فقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 8 : اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 07/07/22 Time: 05:38			
Sample: 1980 2020			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
REM does not Granger Cause GDPPC	40	0.28000	0.5999
GDPPC does not Granger Cause REM		2.16804	0.1494

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

النتائج تشير إلى انتفاء العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتحويلات المالية للمهاجرين في الاتجاهين، مع يعني أن كليهما لا يؤثران في بعضهما البعض.

خاتمة: حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية دراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1980-2020 وباستخدام اختبار التكامل المتزامن واختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ الموجه. وتوصلنا إلى النتائج التالية:

عنوان المقال: أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية..

- ضعف تحويلات المهاجرين الجزائريين بالرغم من امتلاك الجزائر لواحدة من أكبر الجاليات في الخارج، فالمعطيات الاحصائية تشير إلى أن حجم التحويلات التي تتلقاها الجزائر سنويا تعد الأضعف بالمقارنة مع دول المنطقة حيث لا تتجاوز 2 مليار دولار.
- ضعف نسبة مساهمة تحويلات المهاجرين الجزائريين في الناتج المحلي الاجمالي، حيث لم تتجاوز نسبة 03 % خلال فترة الدراسة وهي نسبة ضئيلة جدا بالنظر إلى كونها تعتبر المصدر الثاني بعد المحروقات للعملة الصعبة في الجزائر.
- وجود علاقة في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي وتحويلات المهاجرين الجزائريين.
- أظهرت نتائج عملية تقدير معادلة الانحدار في المدى الطويل عدم تأثير تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر مما يعني رفض الفرضية الأولى.
- انقضاء العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وتحويلات المهاجرين الجزائريين في الاتجاهين مما يعني أن كلا المتغيرين لا يتسببان في تغيرات بعضهما مما يعني رفض الفرضية الثانية.
- تتعدل اختلالات النمو الاقتصادي بنسبة 42.23% حيث أن العودة للوضع التوازني للنمو الاقتصادي يتطلب مدة قدرها سنتين و 04 أشهر .
- وبناء على النتائج المتحصل عليها نقترح ما يلي:
- فتح فروع للبنوك الجزائرية في الخارج بهدف استقطاب التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين عبر القنوات الرسمية.
- العمل على تحسين الخدمات البنكية المقدمة للمهاجرين من خلال إقامة شبكات بنكية في بلاد المهجر تنافس البنوك المضيفة وتقدم منتجات أفضل للمهاجرين.
- خفض تكاليف التحويلات المالية ، والعمل على تقليص حجم السوق الموازية للعملة الصعبة.
- انشاء مكاتب صرف للعملة الصعبة على مستوى كافة التراب الوطني.
- سن قوانين وتشريعات تسمح للبنوك بالمساهمة في المشاريع الكبرى للمهاجرين.
- تقديم علاوات وتحفيزات أخرى عن الحسابات التي يفتحها المهاجرون على مستوى البنوك الجزائرية، مما يساهم في الزيادة من حجم التحويلات المالية المرسلة.

الهوامش والمراجع:

- جابر مرسي محمد م., (01, 2021), دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية للفترة ، 1990-2019، مجلة البحوث المالية والتجارية.
- محمد قانة، إ. (2012). اقتصاد التنمية - نظريات، نماذج، استراتيجيات. - عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- تودارو، م. (2006). التنمية الاقتصادية. السعودية: دار المريخ للنشر.
- سوداني، ن. (2011-2012). تحويلات المهاجرين العرب ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة بعض البلدان العربية خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- سوداني، ن. (2022). تكاليف ارسال التحويلات المالية للمهاجرين في العالم أسبابها وطرق خفضها -دراسة حالة اقليم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. -مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (29) 118.
- شيخي، م. (2011). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. (éd.) الطبعة 01 الحامد للنشر والتوزيع.
- صالح، و. (2010-2011). التحويلات المالية للمهاجرين: دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، وتونس. "رسالة ماجستير". قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري.
- علاوي، ك.، الفتلاوي، ك. &، لطيف الزبيدي، ح. (2014). القياس الاقتصادي: النظرية والتحليل. عمان، الأردن: الصفاء للطباعة للنشر والتوزيع.
- محمد ترقو. (2011-2012). فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية (دراسة قياسية لتونس الجزائر والمغرب). مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي. الجزائر: جامعة الشلف.
- محمد عبد القادر عطية، ع. ١. (2003). اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- ولد سيدي محمد، س. (1995). المشاكل الهيكلية للتنمية. دمشق، سوريا: منشورات وزارة الثقافة.
- ولد عمري، ع. (2015). اثر إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي. بومرداس، الجزائر: جامعة أحمد بوفرة.
- World Bank indicator. (2018). Consulté le 07 02, 2022, sur World Bank data: <https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS>
- Belmokadem , M. (1994). *Efficiency de l'appareil productif algérien* . Tlemcen , Algérie.